

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

القاضي طاهر كلام الإمام أحمد و اختاره جماعة من الأصحاب منهم الشيخ تقي الدين ذكره في الفائق .

و قيل يجوز تقليده إن صار الوقت أو كان أعلم منه .  
وقال أبو الخطاب في آخر التمهيد يصلحها حسب حاله ثم يعيد إذا قدر فلا ضرورة إلى التقليد كمن عدم الماء والتراب يصلحه ويعيد .  
قوله لزمه العمل به .

الصحيح من المذهب أنه يلزم العمل بقول الثقة إذا كان عن يقين وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وقال في التلخيص ليس للعالم تقليده قال بن تميم وهو بعيد وقيل لا يلزم تقليده مطلقا .  
قوله أو استدلال بمحاريب المسلمين لزمه العمل به .

الصحيح من المذهب أنه يلزم العمل بمحاريب المسلمين فيستدل بها على القبلة وسواء كانوا عدوا أو فساقا وعليه الأصحاب وعنده يجتهد إلا إذا كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم وعنده يجتهد ولو بالمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ذكرها بن الزاغوني في الإقناع والوجيز .

قلت وهما ضعيفان جدا وقطع الزركشي بعدم الاجتهاد في مكة والمدينة وحكم الخلاف في غيرهما .

تبنيه مفهوم قوله أو استدلال بمحاريب المسلمين أنه لا يجوز الاستدلال بغير محاريب المسلمين وهو صحيح وهو المذهب وعليه الجمهور وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع والرعاية وقال المصنف وتبعه الشارح لا يجوز الاستدلال بمحاريب الكفار إلا أن يعلم قبلتهم كالنصارى وجزم به بن تميم وقال أبو المعالي لا يجتهد في محراب لم يعرف بمطعن بقرية مطروقة قال وأصح الوجهين ولا ينحرف لأن دوام التوجه إليه كالقطع كالحرمين